منظمة العفو الدولية

النشرة الإخبارية

January 2001 Vol.31 No.1

يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ - المجلد ٣١ - العدد ١

إندونيسيا

استمرار دورة العنف في أتشه

© Reuters

لاجئ من أتشه. لقد تأثر جيل كامل بأعمال العنف

كان رضوان* لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره عندما قبضت قوات القيادة الخاصة الإندونيسية المعروفة بكوباسوس على والده في مارس/آذار ١٩٩١. وطوال الأيام الثلاثة التالية، شاهد رضوان حوالي عشرين جثة بينما كان يبحث عن والده.

وقال «كل يوم كنا نسمع أخباراً حول العثور على مزيد من الجثث - وكنا نذهب فوراً لنرى ما إذا كانت جثة والدي بينها - وكنا نجدها على قارعة الطريق وفي المزارع وأماكن أخرى».

وفي اليوم الثالث عثروا على جثة والده في إحدى المزارع. وقد أُصيب بطلق ناري في رأسه، وغُرز مسمار طوله ست بوصات في جمجمته. وبُترت ذراعاه وساقاه، وكانت يداه منتفختين جراء تكبيلهما. وعندما جاءت قوات كوباسوس إلى منزله بعد أسبوع تبحث عن وثائق، طرحت رضوان أرضاً وحطمت يده بحجر لأنه حاول مساعدة والدته التي لا تتحدث إلا لغة الأتشه.

ورضوان وعائلته هم من جملة آلاف الناس في إقليم أتشه، الواقع في شمال سومطرة، الذين عانوا من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة التمرد التي قامت بها قوات الأمن الإندونيسية ضد الجماعة المعارضة المسلحة المؤيدة للاستقلال والمعروفة باسم حركة أتشه الحرة. ويُعتقد أن عدة آلاف من المدنيين قُتلوا بصورة غير مشروعة بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٨.

ورغم أن المبادرات الأخيرة التي قامت بها الحكومة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان قد أحيت الآمال بإمكانية التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب أخيراً، إلا أن دورة العنف استمرت. وتأثر بها جيل كامل من الأتشيين الشبان. ويظل آلاف الأطفال الذين قُتل آباؤهم أو «اختفوا» يواجهون العراقيل في سعيهم لمعرفة مصير أحبائهم الآن، لا بل يعرضون أنفسهم للمصير ذاته، وكان سيفل* في الثالثة عشرة من عمره عندما «اختفى» والده. وقد اعتُقل عمه بعد ذلك بقليل واختفى منذ ذلك الحين. وبعد ثماني سنوات، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، قبض الجيش على شقيق سيفل الأكبر. وقرر سيفل أنه يجب أن يعرف مصير عائلته - لكنه اتُهم بالانتماء إلى عضوية حركة آسه الحرة وهُدد بالقتل.

كذلك تظل النساء يعانين من انتهاكات خطيرة، بينها الاغتصاب وغيره من ضروب التعذيب. وبحسب ما ورد، تعرضت عدة نساء وفتيات للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، عندما دخل رجال يرتدون اللباس العسكري إلى منزلهن في ماتانغكولي، في شمال أتشه، في ٧ مارس/آذار ٢٠٠٠ خلال عملية نفذتها قوات الأمن لتعقب أفراد يُشتبه بانتمائهم إلى عضوية حركة أتشه الحرة. ورغم إجراء تحقيقات في الحادثة، غير أنه لم يُقدم أحد إلى العدالة بعد.

ويتم أيضاً استهداف الذين يسعون إلى إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة الضحايا. وقد تعرض عمال الإغاثة والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من دعاة حقوق الإنسان السياسيين للقتل والاعتقال والتعذيب و«الاختفاء». وفي ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، عُثر على جثة جعفر صديق حمزة، وهو من نشطاء حقوق الإنسان العاملين لدى منظمة المنبر الدولي أتشه، ومقرها في الولايات المتحدة، ملقاة في وادٍ عميق مع أربع جثث أخرى، بعد حوالي شهر من اختفائه في مدان الواقعة بشمال سومطرة. وبحسب ما ورد كانت جثته مربوطة بسلك شائك وتحمل علامات التعذيب. وقد نفت كل من قوات الأمن وحركة أتشه الحرة مسؤوليتها عن وفاته. وحتى الآن لم يؤد تحقيق تجريه الشرطة إلى معرفة هوية الفاعلين.

وقد دعت منظمة العفو الدولية بثبات إلى وضع حد لأعمال العنف التي تُرتكب ضد المدنيين وحثت على وضع نظام فعال للمساءلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، أطلقت المنظمة ثلاثة تقارير لتسليط الضوء على الأوضاع البائسة للحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ونشطاء حقوق الإنسان تحت العناوين التالية:

«إندونيسيا: دعاة حقوق الإنسان معرضون للخطر في أتشه» (رقم الوثيقة ASA 21/61/00)

و«إندونيسيا: تأثير ظاهرة الإفلات من العقاب على النساء في أتشه» (رقم الوثيقة: ASA 21/60/00)

و«إندونيسيا: دورة العنف المرتكب ضد أطفال أتشه» (رقم الوثيقة: ASA 21/59/00).

* لقد تم تغيير اسمي الضحيتين في هذا المقال من أجل حمايتهما.

في الداخل

ورشة عمل لحماية حقوق الإنسان في **لبنان**...٢

مقتل سبعة وعشرين نزيلاً في مركز لإعادة التأهيل في **سري لنكا**...٢

الجنود الأطفال في خطر في **المملكة المتحدة**...٨

مناشدات

تركيا

كولومبيا

غينيا

تحت الأضواء

استعراض أنشطة العام الماضي

© Ina Tin / AI

مندوبون في ورشة العمل الإعلامية التي أقامتها منظمة العفو الدولية لمدة يومين

لبنان

ورشة عمل لمنظمة العفو الدولية مدتها يومان حول دور وسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان

شارك صحفيون ومندوبون عن وسائل الإعلام من شتى أنحاء لبنان في ورشة عمل مدتها يومان – هي المناسبة الأولى التي ينظمها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط التابع لمنظمة العفو الدولية في بيروت.

وركزت ورشة العمل، التي أُقيمت بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونيسكو، على «دور وسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان». وحضر حفل الافتتاح الرسمي أكثر من ١٥٠ شخصاً، بينهم نشطاء لحقوق الإنسان وأعضاء بارزون في المجتمع اللبناني. وحضر هذه المناسبة يومي ١٩ و٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ صحفيون محترفون وممثلون عن المؤسسات الإعلامية في البلاد ودوائر الإعلام في الجامعات ومنظمات حقوق الإنسان.

وتناولت مناقشات ورشة العمل الدور المهم لوسائل الإعلام في زيادة الوعي بحقوق الإنسان ومحاربة جميع ضروب التمييز ضد المرأة. وخُصص اليوم الثاني من هذه الحلقة الدراسية لجلسات التدريب التي تصدرها صحفيون لبنانيون بارزون وأساتذة الصحافة في الجامعات. وشارك أكثر من ٣٠ صحفياً شاباً في هذه الجلسات.

وتضمنت التوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها ورشة العمل:

١) مقترحات عملية لتشجيع وسائل الإعلام على اتباع مقاربة أكثر تحليلية وإيجابية، مثل تسليط الضوء على الانعكاسات والآثار المترتبة على قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاكتفاء بنقل المعلومات.

٢) النظر في العقبات التي يواجهها الصحفيون داخل مؤسساتهم وخارجها: وحاجتهم إلى إطار قانوني صحيح، فضلاً عن دعم المجتمع المدني لهم، لحمايتهم في عملهم وإطلاعهم بشكل أفضل على المعلومات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

٣) تعزيز الروابط والشبكات بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

وحظيت ورشة العمل، التي أعقبها معرض لانطلاق الحملة الدولية لمناهضة التعذيب التي تقوم بها منظمة العفو الدولية، بتغطية واسعة في وسائل الإعلام اللبنانية المطبوعة والإلكترونية.

سري لنكا

مقتل سبعة وعشرين نزيلاً في مركز لإعادة التأهيل في هجوم آثم

قُتل سبعة وعشرون رجلاً من التاميل تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٣ عاماً عندما تعرض المركز الذي تتم إعادة تأهيلهم فيه لهجوم شنه مئات من القرويين المحليين. وكان بين القتلى عدة جنود أطفال سابقين في جبهة نمور التاميل لتحرير عيلام كانوا قد اعتقلوا أو استسلموا لقوات الأمن. ووقع الهجوم الذي شنه أبناء الطائفة السنهالية في بيندونيويوا، في وسط سري لنكا، في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ في ظل التوتر الذي ساد المعسكر بسبب قضايا مختلفة، بينها التأخير في الإفراج عن النزلاء وتسلم المراسلات. وذكرت بعض المصادر أن الهجوم جاء عقب ظهور ملصقات إعلانية قبل بضعة أيام تحض على إغلاق معسكر إعادة التأهيل.

وبعثت منظمة العفو الدولية برسالة مفتوحة إلى الرئيس تشاندريكا باندرانايكا كوماراتونغا تدعو فيها إلى إجراء تحقيق كامل وحيادي في عمليات القتل. كما حثت المنظمة على إجراء مراجعة شاملة لنظام الاعتقال الخاص بالأشخاص المحتجزين بموجب قانون منع الإرهاب وأنظمة الطوارئ التي تعتقد المنظمة أنها كانت عاملاً رئيسياً ساهم في وقوع هذه الحادثة.

وبحسب المعلومات التي تناهت إلى علم منظمة العفو الدولية، فإن رجال الشرطة الموجودين في المعسكر أهملوا على أقل تقدير واجبهم في حماية النزلاء. كذلك وردت مزاعم بأن بعض رجال الشرطة ربما حرضوا القرويين على استخدام العنف. وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تقرير مؤقت رفعته إلى الرئيس في ١ نوفمبر/تشرين الثاني أنه «من الواضح أن رجال الشرطة، البالغ عددهم نحو ٦٠ عنصراً، مذنبون بالإهمال الخطير للواجب لأنهم لم يتخذوا أي إجراء فعال لمنع أعمال العنف.» واعتباراً من أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، احتُجز ١٣ شرطياً تابعين لمركز شرطة بندراويلا القريب وجنديان، كانوا يديرون المعسكر، لكن لم توجه إليهم أي تهم. كما احتُجز اثنان وعشرون مدنياً متهماً بالضلوع في الحادثة، بينهم ثلاثة مدرسين متدربين في كلية مجاورة قال الناجون من الهجوم إنهم كانوا في عداد المهاجمين.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالتنديد السريع بالهجوم من جانب رئيس الجمهورية، ومنح تعويضات للجرحى وأقارب القتلى. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، وردت أنباء بأن الحكومة ستُشكل لجنة تحقيق مستقلة، لكن عند كتابة هذا التقرير لم تكن تلك اللجنة قد شُكلت بعد.

البحرين

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان

لاحظت منظمة العفو الدولية في تقريرها الذي يحمل عنوان «البحرين تطورات في مجال حقوق الإنسان واستمرار بواعث قلق منظمة العفو الدولية»، والذي أصدرته في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، حدوث العديد من التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان. فقد تراجع عدد أنباء انتهاكات حقوق الإنسان عما كان عليه في السنوات السابقة. وأُطلق سراح المئات من السجناء السياسيين، وصدَّقت البحرين على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من دون أي تحفظ. وشُكلت لجنة لحقوق الإنسان لرصد حقوق الإنسان، وأصبح هناك هامش أكبر من حرية التعبير، بما في ذلك مناقشة حقوق المرأة.

بيد أن القوانين التي سهَّلت حدوث الانتهاكات في الماضي ما زالت نافذة. وما زال المتظاهرون المعارضون للحكومة، أو المشتبه في أنهم خصوم سياسيون لها، يتعرضون بصورة روتينية للاعتقال على أيدي السلطات. ويظل عدة مئات من الأشخاص رهن الاعتقال من دون تهمة أو محاكمة، بينهم خمسة زعماء سياسيين ودينيين بارزين معتقلين منذ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، ويعتبرون من سجناء الرأي.

وتواصل محكمة أمن الدولة إصدار أحكام بالسجن تصل مددها إلى ١٢ عاماً، بعد محاكمات جائرة بشكل صارخ، وليس لدى المتهمين الذين تحاكمهم هذه المحكمة الحق بالاستئناف.

ورغم تراجع التعذيب المنهجي في السنوات الأخيرة، يستمر ورود أنباء حول استخدام الضرب على باطن القدمين (الفلقة) والتعليق من الأطراف بقصد انتزاع الاعترافات.

ولا يُعرف بأن أي تحقيق أُجري في وفاة عدد من الأشخاص في الحجز، بينهم بعض الأشخاص الذين اعتُقلوا عقب المظاهرات المناهضة للحكومة والتي اندلعت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤. وفي كل عام يُمنع الأشخاص المتهمون بمعارضة الحكومة والذين أمضوا وقتاً في الخارج من دخول البلاد هم وعائلاتهم. ولا يُسمح للمنظمات المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات المشابهة من العمل في البلاد، وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، رُفض طلب مجموعة من الأشخاص، من ضمنهم محامون، لإنشاء منظمة مستقلة لحقوق الإنسان.

تحت الأضواء

منظمة العفو الدولية

طالبة من أوتبور ترفع قبضتها خلال مهرجان أقيم في بلغراد

© Reuters

قبل عامين فقط، اتخذت مجموعة من الطلبة في جامعة بلغراد قراراً غيَّر وجه بلادهم بصورة غير متوقعة. ونتيجة القلق الذي ساورهم إزاء ازدياد هيمنة الحكومة على جامعات البلاد، اتفقوا على العمل على إعادة درجة أكبر من الديمقراطية إلى يوغوسلافيا وقرروا النضال من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

النضال من أجل التغيير

آتشا راديتش وسونيا باباك © AI

وهكذا وُلدت «أوتبور» التي تعني المقاومة. وهي منظمة ستحقق مهمتها سلمياً، بطرح رسالتها عبر مسرح الشارع والحفلات الموسيقية والدعاية. وكان شعارها قبضة ترمز إلى القوة والوحدة. ولم يكن لها زعماء وكانت قراراتها تتخذ بالإجماع، لضمان تحمل الجميع المسؤولية عن أفعال «أوتبور» وإرباك الشرطة.

وما انبثق عن مثالية الشباب وتصميمهم في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ شكل في نهاية المطاف مصدر إلهام لـ ٦٠ ألف ناشط ونصف مليون مناصر. وفي ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، حقق أخيراً مؤسسو «أوتبور» حلمهم – فقد هتفت البلاد بكلمة 'لا' لحكومة سلوبودان ميلوسوفيتش وطالبت بالتغيير.

وأوضحت سونيا سابك، البالغة من العمر ٢٣ عاماً، وأحد أعضاء «أوتبور» أثناء مشاركتها في جولة للتحدث إلى طلبة الجامعات البريطانية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي نيابة عن فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، أوضحت قائلة: «نجحنا لأن العديد من الناس قبلوا بفكرتنا حول ضرورة التغيير».

وأضافت «تعرضنا لهجمات عديدة من جانب الشرطة – لأننا نظمنا حفلات موسيقية ومظاهرات في الشوارع، وبعنا البطاقات وعلقنا الملصقات – وأعتقد أن كثيراً من الناس استاءوا من تصرفات الشرطة. وكان آباؤنا وأصدقاؤنا يقولون: «لماذا يهاجمون أطفالنا لمجرد أنهم يرتدون قمصاناً مرسوماً عليها صورة قبضة يد؟».

«وفي إحدى المرات، جاءت الشرطة إلى مكاتبنا وأخذت كل شيء بما في ذلك ٦٠٠ قميص قطنية وأجهزة كمبيوتر. فأبلغنا وسائل الإعلام بأننا سنعوض كل شيء. وأتى العديد من مندوبي وسائل الإعلام إلى مكاتبنا، كذلك فعلت الشرطة التي صادرت جميع الصناديق – لكنها في هذه المرة كانت فارغة».

«وبسبب هذه التصرفات، أراد العديد من الناس الانضمام إلينا. وكنا نُشعرهم بأننا لسنا خائفين من النظام، لذا كانون يقولون 'حسناً، إذا كان أولادنا غير خائفين، فلِمَ نخاف نحن'».

لكن بحلول ربيع العام ٢٠٠٠، بات نشطاء «أوتبور» بصورة متزايدة هدفاً للعنف من جانب الشرطة. وقال كيم بورتون الباحث في شؤون يوغوسلافيا لدى منظمة العفو الدولية: «أصبحت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد الطلبة الذين يتعرضون للمضايقات وارتفع عدد الاعتقالات من ١٠ إلى ٢٠ حالة في الشهر ليصل إلى ٤٠٠. وفي النهاية وصل العدد إلى ٥٠ حالة يومياً».

كان آتشا راديتش، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، يقوم بأنشطة خاصة «بأوتبور» في بلدة فلاديتشين هان، مسقط رأسه، الواقعة في جنوب صربيا عندما قبضت عليه الشرطة وقامت بتعذيبه. وكان هو وخمسة من أصدقائه يعلقون ملصقات «أوتبور» التي كتبت عليها عبارة «لقد انتهى أمره» فوق ملصقات لميلوسوفيتش كانت معلقة أصلاً عندما ضبطتهم الشرطة. وطُلب منهم الذهاب إلى مركز الشرطة في اليوم التالي، ففعلوا. وبعد أن عبأوا الاستمارات المطلوبة، كانوا على وشك الخروج عندما تصدت لهم مجموعة من رجال الشرطة السكارى. وكان ذلك بداية لكابوس عاشه النشطاء مدة أربع ساعات. وأُجبروا على جلوس القرفصاء في وضع مؤلم مدة نصف ساعة؛ وقيدت أرجل ثلاثة منهم وضربوا عليها؛ وتعرض آخر للضرب حتى أُدمي رأسه وتورم، وتُرك ممدداً على الأرض وهو فاقد الوعي.

وفي إحدى اللحظات طُلب من آتشا أن يكتب إفادة. وقال «جاء رجلا الشرطة هذان وهما يحملان عصا، وكان ثالث يحمل حبلاً. وقالوا إنهم يستطيعون أن يفعلوا بنا ما يشاءون، حتى إنهم هددوا بإلقائنا على الحدود مع كوسوفو. وبدأ أحدهم يعقد الحبل ليصنع منه مشنقة. وكان يشتم بشكل فظيع طوال الوقت، ثم قرَّب المشنقة من عنقي وأخذ يقهقه. وبدأت أحبس أنفاسي. وكنت أشعر بالضغط في رأسي وجحظت عيناي حتى خلت أنهما ستخرجان من مكانهما».

وفيما تظاهر آتشا بأنه يكتب إفادته، كان في الحقيقة، يرسل رسالة كتابية عبر هاتف محمول. وسرعان ما توافد عدد من الأصدقاء وأفراد العائلة بلغ ٤٠٠ إلى مركز الشرطة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. ورغم أن «أوتبور» حققت هدفها الأولي، إلا أن عملها لم ينته بعد. وشعارها الجديد هو جرَّافة «ترمز إلى إعادة بناء الدولة بعد عشر سنوات من التفسخ» كما تقول سونيا. كذلك تعمل أوتبور على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. وأضافت «طلبنا من الناس معلومات حول ما حدث لهم، حتى يتسنى لنا أن نقدمها إلى المحامين».

وقبيل انتهاء العام ٢٠٠٠، جرت محاكمة ثلاثة رجال شرطة من فلاديتشين هان، بينهم رائد آمر في الشرطة اسمه راديوفوي ستامنكوفيتش، بتهمة الاعتداء بالضرب على آتشا وخمسة نشطاء آخرين.

تحديث عالمي

نيبال — إبريل/نيسان ٢٠٠٠

بيشنو بوكار شريستا

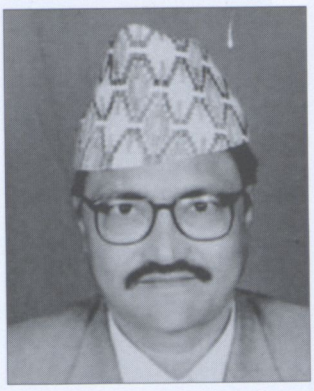
© AI

أُفرج أخيراً في ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٠ عن بيشنو بوكار شريستا Bishnu Pukar Shrestha، الذي ظل مكان وجوده مجهولاً طوال ١٠ أشهر، من معتقل لا تعترف به السلطات. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقاً بها تشير إلى أن بيشنو بوكار شريستا كان معظم الوقت محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي لدى شعبة القوات المسلحة في مركز تدريب الشرطة في مهاراجغونج بكاتماندو، وهو مُعتقل غير رسمي. وكان بيشنو بوكار شريستا، وهو مدرس ثانوي وناشط لحقوق الإنسان قد «اختفى» في ٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، بعد أن رأى الشهود ستة رجال يمسكون به وهو يترجل من الحافلة. وأُرسلت مناشدات نيابة عن بيشنو بوكار شريستا إلى السلطات الحكومية في نيبال من جانب أعضاء في البرلمان والجالية الدبلوماسية والمنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن أعضاء في منظمة العفو الدولية.

وكتب بيشنو بوكار شريستا يقول في رسالة إلى منظمة العفو الدولية مؤرخة ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٠: «أنا مدين بالإفراج عني للعمل العظيم الذي قمتم به أنتم، بمن في ذلك الأمين العام والموظفون والمسؤولون في منظمة العفو الدولية. وأود أن أقدم خالص شكري إلى جميع الذين شاركوا في إنقاذي من براثن الموت...»

شكراً لكل من أرسل مناشدات.

طاجيكستان — يونيو/حزيران ٢٠٠٠

ديلفوزا نومونوفا

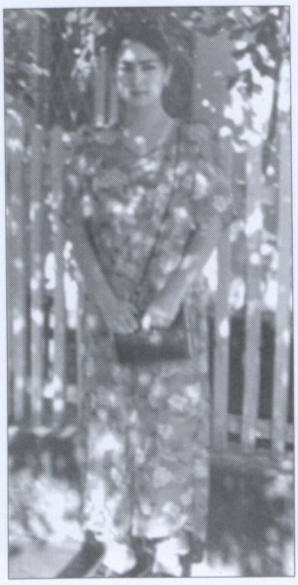
© Private

خُفف حكم الإعدام الصادر على ديلفوزا نومونوفا Dilfuza Numonova، وهي صائغة مجوهرات متدربة عمرها ٢١ عاماً. وحكم عليها مجلس رئاسة المحكمة العليا في طاجيكستان بالسجن مدة ١٥ عاماً في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٠٠. ويعتقد أنها ستُنقل من سجن مدينة دوشنبه إلى سجن النساء في بلدة خودزاند، حيث سيُسمح لها باستقبال أفراد عائلتها بانتظام وتلقي العلاج الطبي. وكانت منظمة العفو الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد ألحتا على السلطات الطاجيكية بعدم تنفيذ حكم الإعدام في ديلفوزا نومونوفا.

وكان قد حُكم عليها بالإعدام في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، بعد محاكمة جائرة كما ورد، بتهمة إطلاق النار على عشيقها في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. وأصرت بثبات على براءتها، قائلة إنها اعترفت تحت الضغط والإكراه.

شكراً لكل من أرسل المناشدات.

أوزبكستان — إبريل/نيسان ٢٠٠٠

أرسن أروتيونيان ودنيس سيراجيف

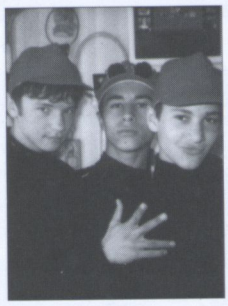
© AI

خُفف حكما الإعدام الصادران على أرسن أروتيونيان Arsen Aruthunyan ودنيس سيراجيف Danis Sirazhev. ونُقل المغنيان اللذان ينتميان إلى فرقة غناء شعبي أوزبكية شهيرة، من الزنزانة التي ينتظران فيها تنفيذ حكم الإعدام فيهما في أحد سجون طشقند إلى سجن في بلدة أنديزان في مايو/أيار.

وكانا قد اتُهما في إبريل/نيسان ١٩٩٨ بقتل ليلو عليبيف، وهو مطرب، وفي ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، حُكم عليهما بالإعدام. ورغم أنهما اعترفا أساساً بارتكاب جريمة القتل، زعم أرسن أروتيونيان فيما بعد أن اعترافه انتُزع منه تحت الضغط.

وبعثت شقيقة أرسن أروتيونيان برسالة لمنظمة العفو الدولية تقول فيها: «لولا العمل الذي قامت به منظمتكم، واتصالاتكم بوسائل الإعلام، وعملكم الدؤوب، لما كنا نأمل بنهاية جيدة. وعندما لجأت إليكم للمرة الأولى، كنت وجميع أفراد عائلتي في حالة يأس، وبصراحة، لم نكن نعتقد أن أي شيء أو شخص يمكنه مساعدتنا. لكن المعجزة تحققت».

شكراً لكل من أرسل مناشدات.

تركمانستان — إبريل/نيسان ٢٠٠٠

رومان سيدلنيكوف وإولغ فورونين

أُفرج عن سجينيّ الرأي رومان سيدلنيكوف Roman Sidelnikov وأولغ فورونين Oleg Voronin بموجب عفو. ويُعتقد أن سجين رأي آخر هو قربان زاكيروف Kurban Zakirov، ما زال في السجن. وكان كلا الرجلين قد رفضا أداء الخدمة العسكرية على أساس أنهما من شهود يهوا، فعقيدتهم الدينية لا تسمح لهم بحمل السلاح أو أداء يمين الولاء للجيش التركماني.

وقُبض في المرة الأولى على قربان زاكيروف، البالغ من العمر ١٩ عاماً، في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، بينما كان يتناقش في الكتاب المقدس مع زملائه من شهود يهوا في منزل خاص. واحتُجز مدة ٣٠ يوماً بسبب مشاركته في اجتماع ديني غير شرعي. وبعد فترة قصيرة من الإفراج عنه، طُلب منه تسلم أوراق استدعائه للخدمة العسكرية. فرفض، وفي ٢٣ إبريل/نيسان ١٩٩٩، سُجن مدة عامين.

يرجى مواصلة كتابة الرسائل التي تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن قربان زاكيروف، وحث السلطات التركمانية على إيجاد بديل مدني للخدمة العسكرية الإلزامية. ابعثوا بمناشدات إلى رئيس جمهورية تركمانستان سبرمراد عطية فيتش نيازوف وعنوانه:

President of Turkmenistan, Saparmurad Atayevich Niyazov,
744000 g. Ashgabat, Apparat Prezidenta, Prezidentu Turkmenistana
NIYAZOVU S.A., Turkmenistan.

(فاكس رقم: ١٢ ٩٩٣ + أو ٧ ٣٦٣٢ ثم ١٢ ٥١ ٣٥)

سوريا

الإفراج عن مئات السجناء السياسيين

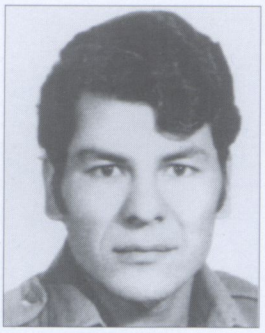
© AI

أُفرج عن مئات السجناء السياسيين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ عقب عفو أصدره الرئيس السوري بشار الأسد احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين لتسلم والده الراحل مقاليد السلطة.

وبحسب ما قالته الصحف، سيستفيد من العفو نحو ٦٠٠ شخص ينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية المحظورة، ومن بينها حزب العمل الشيوعي والأخوان المسلمون والحزب الشيوعي – المكتب السياسي. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية أُفرج عن ١٢٥ معتقلاً حتى الآن.

وتتسم عمليات الإفراج هذه بالأهمية، لأنها المرة الأولى التي تعترف فيها السلطات بوجود معتقلين سياسيين، وحقيقة أنهم ينتمون إلى مختلف التنظيمات السياسية.

وأبلغ أحد سجناء الرأي المفرج عنهم الشاعر والصحفي فراج بيرقدار (في الصورة أعلاه) منظمة العفو الدولية أنهم كانوا على علم بحملة المنظمة نيابة عن السجناء السياسيين السوريين. وقال إن معنوياتهم ارتفعت في السجن عندما سمعوا أخبار العمل الذي تقوم به المنظمة.

يرجى مواصلة إرسال المناشدات.

يرجى مواصلة إرسال مناشداتكم

رغم بعض الأنباء الجيدة الواردة في مناشداتنا العالمية للعام ٢٠٠٠، فإن الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة أدناه لم تشهد أوضاعهم تغييراً يذكر. ويظلون رهن الاعتقال عقب محاكمات جائرة؛ وقد «اختفوا»؛ وحكم عليهم بالإعدام؛ وتواصل السلطات تجاهل حالاتهم. يرجى مواصلة إرسال مناشداتكم.

وللاطلاع على المزيد من آخر التطورات حول جميع مناشدات العالمية في العام المقبل، زوروا موقع الإنترنت: **www.web.amnesty.org/web/wwa.nsf**

- ثت وين أونغ
ميانمار، يناير/كانون الثاني
- عبدل أتشا أبونغ، وكريسبوس كنيبي، وجون كودي، وجاك نجنتا وآري إيتشو ويلسون
الكاميرون، يناير/كانون الثاني
- خالد عبد اللطيف، وسمير عبد النبي عبد المجيد، وعبد العزيز سعد و٢٦ آخرون.
مصر، فبراير/شباط
- خوليو غونزاليز وإفيراردو دي جيسوس بويرتا
كولومبيا، فبراير/شباط
- ماريانو أويونو ندونغ وأنطونيو إنغونغا بيبانغ
غينيا الاستوائية، فبراير/شباط
- ديوغراتياس بازابازوا
رواندا، مارس/آذار
- روبرت هاميل
المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية، مارس/آذار
- خوان راوول غارزا
الولايات المتحدة الأمريكية، مارس/آذار
- إسبر يغمردريلي
تركيا، مايو/أيار
- منيز إراري، ومكسيموس بوناي، ووليم مانيمنواربا
إندونيسيا، مايو/أيار
- جيمس توره
ليبيريا، مايو/أيار
- نوربرت زونغو
ركينو فاسو، يونيو/حزيران
- جيانغ كيشنغ
الصين، يونيو/حزيران
- ألكسندر أوباندو ريس، هندوراس، يوليو/تموز
- ماخين خين له
ميانمار، يوليو/تموز
- تاديجب تراور
غينيا، يوليو/تموز
- روشان آرا
بنغلادش، أغسطس/آب
- فابيان سالازار أوليفاريز
بيرو، أغسطس/آب
- آدام أبو بكروف
الشيشان، أغسطس/آب
- ستي زينب
المملكة العربية السعودية، أغسطس/آب
- جايرو بيدويا هويوس
كولومبيا، سبتمبر/أيلول
- وائل طلب نصار
السلطة الفلسطينية، سبتمبر/أيلول
- رافاييل مباراكشين وبولفونازار خود جاييف،
أوزبكستان، سبتمبر/أيلول
- يوملمبام ساناماتشا
الهند، أكتوبر/تشرين الأول
- إبراهيم الغزال، والشيخ خيا، والعربي مسعودي
المغرب/الصحراء الغربية، أكتوبر/تشرين الأول
- خوسيه ألفريدو كوينو وماريا إلينا مخيا غواتيمالا، أكتوبر/تشرين الأول
- أنور إبراهيم وسوكما داراماوان ساسميتات مادجا
ماليزيا، نوفمبر/تشرين الثاني
- أندريه كليموف
بيلاروس، نوفمبر/تشرين الثاني
- بونيفيس لوكويه
كينيا، نوفمبر/تشرين الثاني
- لينيدو لومانوغ، وراميسيس دي جيسيس، وجويل دي جيسيس، وسيزار فورتونا، وأغسطو سانتوس
الفلبين، ديسمبر/كانون الأول
- شاغيلدي أتاكوف
تركمانستان، ديسمبر/كانون الأول
- فيليب ويركمان
الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر/كانون الأول

التواريخ تعود إلى شهور العام ٢٠٠٠ عند صدور المناشدات أول مرة

ماليزيا

أيرين فرنانديز

© Private

تحاكم أيرين فرنانديز، وهي مدافعة ماليزية عن حقوق الإنسان، منذ العام ١٩٩٦ لأنها كتبت تقريراً عن التعذيب وسوء المعاملة في معسكرات المهاجرين المعتقلين. وقد مثلت أمام المحكمة أكثر من ٢٥٠ مرة في ما أصبح الآن أطول محاكمة في تاريخ ماليزيا. وورد اسمها في العديد من التحركات التي قامت بها منظمة العفو الدولية.

وقد أرسلت هذه الرسالة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى أعضاء منظمة العفو الدولية الذين قاموا بحملات نيابة عنها:

«أود أن أعبر عن شكري العميق لمنظمة العفو الدولية، وأريدكم أن تعلموا أن عملكم يحدث أثراً عظيماً. فرغم عدم إسقاط التهم الموجهة إلي، إلا أن جهودكم قد منحتني القوة على متابعة الدرب. كما أنكم منحتم القوة للعمال المهاجرين وضحايا الانتهاكات، الذين فتح بعضهم الرسائل والبطاقات العديدة التي تلقوها في مكتب تناغانيتا. وحتى الشهود الذين يدلون بشهاداتهم في محاكمتي يعبرون عن تقديرهم عندما يرون الرسائل في مكتبي. كذلك تلقيت العديد من الأساور من أطفال في كندا، وقد أعطيت بعضها إلى عائلات المعتقلين السابقين في بنغلادش. ففرحوا بها كثيراً.

لقد ساعدت حملة منظمة العفو الدولية على نشر الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في ماليزيا. وخلقت وعياً وأحدثت تغييرات في أعماقنا، وبين العمال المهاجرين وفي المجتمع ككل. ومنذ بدأت محاكمتي، أخذ المزيد من الماليزيين يتحدثون عن حرية التعبير، وهذا شيء لم يحدث قط من قبل. فالدعم العالمي مهم للغاية، وبخاصة الآن خلال حملة منظمة العفو الدولية لمناهضة التعذيب. فأرجو أن تثابروا على هذا العمل الخيِّر».

مشاهد من حملة منظمة العفو الدولية لمناهضة التعذيب

المساهمة في القضاء على التعذيب

يتأهبون للانطلاق (من الأعلى إلى الأسفل): راكبو الدراجات في نيبال؛ التحرك في أحد شوارع سيبيريا؛ ووجوه مطلية بالصباغ في سباق المراثون الذي استضافه فرع بيرو.

وتحدث ناجون من مختلف أنحاء العالم عن تجاربهم خلال إطلاق عالمي متتابع لحملة منظمة العفو الدولية لمناهضة التعذيب.

وتضمنت عملية الإطلاق التي تواصلت على مدار الساعة عشرات المناسبات التي بدأت في طوكيو وانتقلت غرباً عبر نيروبي وبيروت وباريس ولندن وبوينوس أيريس. وكان هدفها تبليغ رسالة مفادها أن التعذيب «وباء عالمي».

وتحدث اثنان من ضحايا التعذيب في التبت عن المحنة التي مرا بها على أيدي الصينيين خلال إطلاق الحملة في طوكيو. وحضر فرانسو بيزو، وهو كاتب كان معتقلاً سابقاً لدى الخمير الحمر في كمبوديا، مناسبة الإطلاق في باريس، وحضر سجين الرأي السابق ألفريدو برافو مناسبة الإطلاق في بوينوس أيريس.

كذلك أبدى كتاب ونجوم غناء ووزراء في الحكم دعمهم للحملة. وحضرت النائبة في البرلمان التشيلي إيزابيل أليندي مؤتمراً صحفياً في بوينوس أيريس؛ وحضر إطلاق الحملة في نيروبي كل من نائب مفوض شرطة ملاوي، ومفوض السجون في أوغندا ومنسقة المنظمات غير الحكومية النسائية السودانية؛ واستقطبت الفرقة الغنائية الأيرلندية الشهيرة «ذي كورز» التي أحضرها فرع أيرلندا، درجة كبيرة من اهتمام وسائل الإعلام. وساعد الشعار المميز للحملة، واستخدام أشرطة المناطق الخالية من التعذيب، وموقع الإنترنت الذي يشكل ذروة التطور التقني، وسلسلة من التقارير التي يجري إصدارها طوال العام المقبل على إعطاء الحملة زخماً قوياً وأسر ألباب فروع منظمة العفو الدولية وأعضائها في جميع أنحاء العالم.

ونظّم فرع نيبال مهرجاناً ضخماً للدراجات النارية، حيث زار راكبو هذه الدراجات جميع مراكز الشرطة في طول البلاد وعرضها، للحصول على تعهد من الشرطة بوقف التعذيب ومطالبة رجال الشرطة بوضع الملصقات الخاصة بالمناطق الخالية من التعذيب. وفي نيوزيلندا، وقعت رئيسة الوزراء هلين كلارك بياناً ضد التعذيب ووافقت على جعل البلاد بأسرها منطقة خالية من التعذيب.

ونظم فرعا المكسيك والبراغواي حفلات موسيقية؛ وأقام فرع تشيلي مناسبة لركوب (لسباق) الدراجات؛ وأقامت فروع بيرو والنرويج والسويد مناسبات للأطفال.

واستخدم الشريط الخاص بالمناطق الخالية من التعذيب حول المباني في اليمن والمغرب وتايلاند وغانا وتركيا.

وتحدث المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب سير نايجل رودلي في الاجتماع السنوي العام لفرع بولندا، وابتهج أعضاء فرع نيجيريا بعدد أفراد الشرطة الذين حضروا إطلاق حملتهم وتعهدوا بمحاربة التعذيب.

مناشدات عالمية

تركيا

اغتصاب واعتداء جنسي مزعومان في الحجز

ورد أن **زينب أفتشي** Zeynep Avci تعرضت للتعذيب، بما في ذلك اغتصابها وتعرضها للإيذاء الجنسي، أثناء اعتقالها بمعزل عن العالم الخارجي. وحتى الآن لم يُقدَّم المتهمون بتعذيبها إلى العدالة.

وكانت المرأة الكردية البالغة من العمر ٢١ عاماً قد اعتُقلت في أزمير في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ بتهمة الانتماء إلى عضوية حزب العمال الكردستاني، وهو جماعة معارضة مسلحة غير مشروعة.

وبحسب ما ورد اعتُقلت من جانب شعبة مكافحة الإرهاب في مقر قيادة شرطة أزمير حتى ٣ ديسمبر/كانون الأول قبل نقلها إلى الشعبة ذاتها في إسطنبول، حيث أمضت ٢٥ يوماً رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. وكانت آنذاك المدة القصوى للاعتقال في حجز الشرطة التي يسمح بها قانون الإجراءات الجنائية التركية ١٥ يوماً.

وقالت زينب أفتشي إنها خلال اعتقالها في مقر قيادة شرطة إزمير، تعرضت للصعق المتكرر بالصدمات الكهربائية طوال عدة ساعات وأُدخلت هراوة في شرجها، وأُجبرت على الجلوس عليها حتى نزفت دماً؛ ثم أقدم ضابط، يُعتقد أنه من ذوي الرتب العالية، على اغتصابها.

وقدمت محامية زينب أفتشي شكوى رسمية في مايو/أيار ١٩٩٧، لكن مدعي عام أزمير قرر عدم إجراء تحقيق في التهم، لأنه قيل له إنه يستحيل التحقق طبياً من مزاعمها. وعندما أُحيلت قضيتها على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ورد أن السلطات التركية حاولت تشويه سمعتها بالتلميح إلى أنها أقامت علاقات جنسية سابقة.

وبدأت زينت أفتشي، المعتقلة في سجن غيزي منذ إلقاء القبض عليها والتي مازالت تنتظر نتيجة محاكمتها، بتلقي علاج نفسي في مارس/آذار ١٩٩٩، رغم أنها أوقفت العلاج بعد ثلاث جلسات، لأن رجال الأمن أصروا على الحضور. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، ورد في تشخيص لحالتها أنها تعاني من اضطراب إجهادي مزمن ناجم عن صدمة نفسية.

© Private

زينب أفتشي

يرجى كتابة رسائل تدعو إلى إجراء تحقيق كامل وحيادي في مزاعم زينب أفتشي حول تعذيبها وإساءة معاملتها. وأرسلوا مناشدات إلى :

Professor Hikmet Sami Turk, Minister of Justice, Adalet Bakan 2, Adalet Bakan 122, 06659 Ankara, Turkey.

كولومبيا

«اختفاء» مدافعين عن حقوق الإنسان

«اختفى» **أنجل كوينتيرو** Angel Quintero و**كلوديا باتريشيا مونسالف** Claudia Patricia Monsalve، وهما مدافعان عن حقوق الإنسان في مدلين، بمحافظة أنتيوكويا في ٦ أكتوبر/تشرين الأول، بعد شهر من تنديد منظمة العفو الدولية بتهديدات القتل التي وُجهت إليهما. ولا يُعرف مكان وجودهما، وهناك قلق شديد على سلامتهما. ويقول الشهود إن رجلين مسلحين يركبان دراجة نارية ومجموعة رجال في سيارة نقل صغيرة قد اختطفوهما.

وقد واجه أنجيل كوينتيرو تهديدات متواصلة نتيجة عمله مع منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم جمعية أقارب المختفين المعتقلين، بشأن حوادث «اختفاء» أفراد عائلة زوجته. وكانت كلوديا مونسالف تعمل مع الجمعية المذكورة لمعرفة مصير شقيقها، وهو طالب جامعي «اختفى» في العام ١٩٩٥. وفي الأشهر الأخيرة، تعرض العاملون في جمعية أقارب المختفين المعتقلين وسواهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في مدلين لتهديدات متزايدة بالقتل، وقد غادر عدد منهم المنطقة خوفاً على حياته. ورغم بيانات الاستنكار العلنية والدولية، لم تتخذ السلطات أي إجراء حاسم لمعرفة هوية الذين أطلقوا هذه التهديدات. وقد عانى أعضاء جمعية أقارب المختفين المعتقلين في جميع أنحاء كولومبيا من تهديدات ومضايقات مستمرة، فضلاً عن تعرضهم لحوادث قتل «واختفاء» على أيدي قوات الأمن والقوات شبه العسكرية المتحالفة معها.

يرجى كتابة رسائل تدعو إلى إجراء تحقيق كامل وحيادي وحث السلطات على تكثيف عمليات البحث عن أنجيل كوينتيرو وكلوديا مونسالف واتخاذ إجراء فوري لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مدلين. ابعثوا برسائلكم إلى :

Presidente Andres Pastrana Arango, Presidente de la Republica, Palacio de Narino, Carrera 8 no. 7/26 Bogota, Colombia (أرقام الفاكس : +571

غينيا

إصدار أحكام بالسجن على سجناء الرأي بعد محاكمات جائرة

حُكم على الزعيم المعارض **ألفا كوندي** Alpha Conde و١٠ سجناء رأي آخرين بالسجن في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ بعد محاكمة جائرة.

وكان ألفا كوندي، رئيس التجمع الشعبي الغيني، قد اعتُقل في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ – بعد يوم واحد من احتلاله المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية.

ووُجهت إليه فيما بعد، مع ٤٧ شخصاً آخر، تهم تتضمن اللجوء غير المشروع للقوة المسلحة والتهجم على سلطة الدولة وسلامة أراضيها.

وحُكم على ألفا كوندي بالسجن مدة خمس سنوات بعد محاكمة استمرت خمسة أشهر. وتلقى تسعة متهمين أحكاماً بالسجن تتراوح مددها بين ١٨ شهراً وثلاث سنوات؛ وتلقى أحد المتهمين حكماً بالسجن مدة سنة واحدة، مع وقف التنفيذ. وبرئت ساحة ٣٣ متهماً، وصدرت على أربعة آخرين أحكام غيابية بالسجن مدتها ١٠ سنوات.

وحدثت تجاوزات خطيرة قبل المحاكمة، منها عدم مراعاة الحد الأقصى للحجز لدى الشرطة، ومنع الزيارات العائلية وحظر اطلاع محامي الدفاع على ملفات القضية. واشتكى بعض المتهمين من تعرضهم للتعذيب بشكل منتظم لانتزاع اعترافات منهم وتوريط ألفا كوندي بتهم زائفة.

وأُجريت المحاكمة من دون أي اعتبار لأغلبية المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وحوكم المتهمون أمام محكمة خاصة، عين أعضاءها رئيس الدولة ولا تسمح بأي استئناف. وأثار محامو الدفاع بثبات اعتراضات تتعلق بالتجاوزات، وانسحبوا بصورة جماعية عندما رفضتها المحكمة. وفيما بعد عينت المحكمة محامي الدولة للمرافعة في القضية رغم اعتراض المتهمين.

ونرجو أن تكتبوا رسائل بالفرنسية، إذا أمكن، تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن ألفا كوندي وغيره من سجناء الرأي، والتحقيق في جميع مزاعم التعذيب.

Son Excellence le General de Brigade, Lansana Conte, President de la Republique et Chef du gouvernement, Presidence de la Republique, Conakry, Guinea (fax: +224 41 16 73); and to: Son Excellence, Monsieur Abou Camara, Ministre de la Justice, Ministere de la Justice, Conakry, Guinea (fax: +224 41 16 17).

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها وزنها.

تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

© Independent Newspapers

شاهد قبر لفتى عمره ١٧ عاماً لقي حتفه في جزر الفوكلاند

المملكة المتحدة الجنود الأطفال في خطر

يواجه الأطفال الذين يُجندون في القوات المسلحة للمملكة المتحدة خطراً حقيقياً يتمثل في إرسالهم إلى ساحة المعركة، فضلاً عن تعرضهم للترهيب وسوء المعاملة على أيدي زملائهم الجنود ورؤسائهم.

وقد توفي في حرب الفوكلاند جنديان يبلغان من العمر ١٧ عاماً وجندي في عيد ميلاده الثامن عشر. وأُرسل نحو ٢٠٠ جندي تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً إلى حرب الخليج، وتوفي اثنان منهم. واستُخدم الجنود القصَّر خلال أزمة كوسوفو. وفي إبريل/نيسان ١٩٩٩، أوردت وسائل الإعلام أن أصغر سائق دبابة، وعمره ١٧ عاماً، «يتأهب للقتال» في مقدونيا.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٠، بُرئت ساحة جندي من المشاة، يبلغ من العمر ١٧ عاماً، من تهمة الفرار من الخدمة بعد أن ذكر أنه تعرض للترهيب على أيدي جنود بينهم رؤساؤه. وقد جُرجر من غرفته وأُجبر على خلع ملابسه والغناء فيما سخر الآخرون من أعضائه التناسلية. وفي العام ١٩٩٨، حُكم على رقيب بالسجن مدة سبع سنوات بتهمة اغتصاب مجندة عمرها ١٧ عاماً خلال الأسابيع الأولى من التدريب.

ويمكن للتمارين التدريبية أيضاً أن تشكل خطراً مميتاً. ففي مارس/آذار ٢٠٠٠ قُتل بالرصاص فتى عمره ١٧ عاماً، كما زعم بسبب حدوث التباس بين الذخيرة الحية والطلقات الفارغة. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، توفي صبي عمره ١٦ عاماً خلال تمرين لعبور أحد الأنهار.

وإن تجنيد الأطفال واستخدامهم في مهام عسكرية يُعرِّض للخطر حقهم في الحياة والسلامة الجسدية والعقلية.

ويهدف البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، فيما يتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، إلى الحد من استخدام القُصَّر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في القتال. لكن هذا البروتوكول فقد مفعوله بإعلان المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، أنها حتى ولو صدَّقت على البرتوكول الاختياري، ستُرسل الأطفال إلى ساحة القتال في ظروف معينة.

وتحث منظمة العفو الدولية المملكة المتحدة على التصديق على البروتوكول الاختياري من دون أي إبطاء أو إبداء أي تحفظ، وعلى التوقف عن تجنيد الأطفال. ولا يجوز أن تعتمد على الطلبة الذين يتركون المدرسة لمعالجة مشاكل قواتها المسلحة فيما يتعلق بتجنيد الأفراد والاحتفاظ بهم.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، دعت منظمة العفو الدولية المملكة المتحدة لوقف سياسة تجنيد القُصَّر واستخدامهم في النزاعات المسلحة، حيث أطلقت تقريراً جديداً عنوانه «المملكة المتحدة: القُصَّر: تقرير حول تجنيد الأطفال في الجيش واستخدامهم في مهام عسكرية» (رقم الوثيقة: EUR 45/57/00) كما تتوفر نسخة قصيرة عنوانها «القُصَّر: الجنود الأطفال في خطر» (رقم الوثيقة: EUR 45/56/00).

سيراليون خطوة مهمة نحو وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب

في خطوة رئيسية نحو وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، قرر مجلس الأمن الدولي في أغسطس/آب ٢٠٠٠ إنشاء محكمة خاصة لمقاضاة الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن الجرائم التي ارتُكبت ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومنذ نشوب النزاع الداخلي المسلح في العام ١٩٩١، تعرض آلاف المدنيين بصورة متعمدة وتعسفية للقتل أو بتر أطرافهم. وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب بصورة منهجية وأُجبر آلاف الأطفال على المشاركة في القتال.

ونصت اتفاقية سلام وُقعت في يوليو/تموز ١٩٩٩ بين الحكومة والجبهة الثورية الموحدة التي تمثل المعارضة المسلحة، على إصدار عفو شامل عن المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع. ورغم أن الأمم المتحدة أضافت إليها بنداً للتنصل من المسؤولية يفيد بأن العفو لا ينطبق على الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون الدولي، إلا أنه لم يتضح كيف سيُقدَّم مرتكبو هذه الجرائم إلى العدالة.

واعتباراً من مايو/أيار ٢٠٠٠ ارتفعت وتيرة عمليات القتل والاغتصاب والاختطاف وتجنيد الأطفال على أيدي قوات المتمردين والقوات الحليفة للحكومة على حد سواء، عندما أسرت قوات المتمردين أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة واستؤنفت العمليات الحربية. وانهارت اتفاقية السلام وأُلقي القبض على زعيم الجبهة فودي سنكوح الذي كان يشغل منصباً حكومياً. وطلبت الحكومة مساعدة من الأمم المتحدة لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة أعضاء الجبهة الثورية الموحدة.

وقدمت منظمة العفو الدولية توصيات إلى الأمم المتحدة لوضع آلية موثوق بها وفعالة وعادلة لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأصرت على أنه لا يجوز مقاضاة أي فرد أو طرف من أطراف النزاع دون الآخرين.

وتعليقاً على مسودة القانون الأساسي للمحكمة الخاصة في نوفمبر/تشرين الثاني، دعت منظمة العفو الدولية بشكل خاص إلى أن تحاكم المحكمة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت طوال النزاع، واعتبار أي تجنيد للأطفال، سواء كان قسرياً أو تطوعياً، جريمة يعاقب عليها، وتقديم تمويل كاف ومتواصل للمحكمة.

ويجب الحفاظ على زخم إنشاء المحكمة الخاصة وتقديم ما يلزم من دعم سياسي ومالي وعملي لها. لكن من الضروري أيضاً، إعادة بناء وتعزيز النظام القضائي في سيراليون الذي دمرته الحرب تدميراً شبه كامل، حتى يستطيع في النهاية مباشرة مسؤولية تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

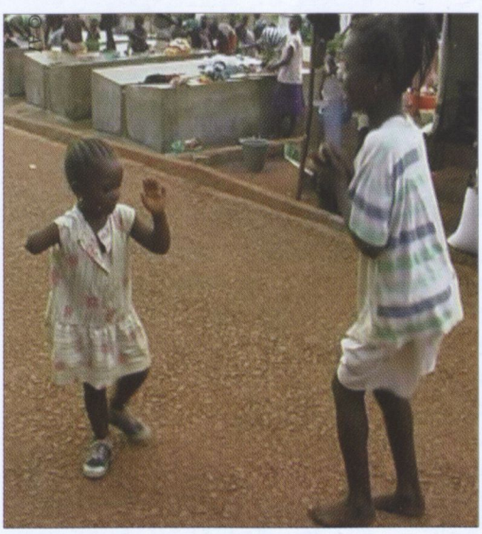

© Amnesty International

إلى اليسار: قد يتم أخيراً إنصاف ضحايا الفظائع

Amnesty International, International Secretariat, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom
موقع الإنترنت: http://www.amnesty-arabic.org. قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً أمريكياً). رقم الوثيقة: NWS 21/01/01